الإخوان المسلمون والسلفيون ليسوا مجرد عنف مادي

د. حسن علي مجلي ■

لكن الحرب المسلحة والنُخَب الخائنة الفاسدة لا تستطيع أن تقضي على نفوذ قوى التخلف والإرهاب المعنوي وتأثيرها الفكري المدَمر، الذي تعتمد فيه على ما ورثناه من أوهام وأغلال وخرافات لن نتخلص منها إلا بنخب وطنية ثورية جديدة و بثقافة حديثة تشيد صرحها جميع قوى التقدم في النور والحرية.

هوامش

1 - أحمد عبد المعطي حجازي ، صحيفة (المصري اليوم) ، العدد (3357) ، وتاريخ 23 /8 /2013م .

2 - راجع حول بعض الأدلة على التحالف بين الإخوان المسلمين في اليمن ((التجمع اليمني للإصلاح)) والإرهابيين من أعضاء (القاعدة) و (الجهاد) :

الأستاذ : نايف حسان ، ((علاقة تجمع الإصلاح بالإرهاب)) ، صحيفة الشارع ، العدد المؤرخ 13 نوفمبر 2013م .

3 - م . س .

■ أستاذ علوم القانون الجنائي - جامعة صنعاء
فيس بوك: http://www.facebook.com/drhasan.megalli
بريد إلكتروني: drhasan.megalli@yahoo.com
الموقع الإلكتروني: http://hasanmegalli.com//ar/index.php

تساؤل وتأكيد :

تساءل أحد كبار الأدباء المصريين:

ما المدى المتوقع أن نتغلب فيه نحن المثقفين التقدميين على هذه الجماعات الفاشية الإرهابية (جماعة الإخوان المسلمين) ومن لف لفهم من الوهابيين والسلفيين وكافة دعاة التخلف وأرباب التكفير، ونحكم فيه الحصار حولها، ونجردها من جميع الأسلحة التي تستخدمها في حربها المعلنة ، منذ نشأتها ، على الدولة والمجتمع والتقدم والحرية ، ونفرض على من يستمعون للقول من أعضائها أن يراجعوا أنفسهم، ويمتثلوا للدولة الوطنية المدنية الحديثة. وما تنهض عليه من أسس، وللنظام الديمقراطي المدني، وما يضمنه للمواطنين من حقوق وحريات عامة وشخصية ، وما يفرضه عليهم من واجبات والتزامات؟

ثم أكد الأديب المذكور في معرض إجابته أنه:

يجب علينا جميعاً نحن التقدميين أن نقف في وجه الجرائم التي ارتكبوها، والوعي الفاسد الذي نشروه، والحرب التي أعلنوها على الحاضر والمستقبل وما زالوا ، وإذا كانت السلطات الحاكمة في بعض الدول العربية قد انتبهت لخطرهم، وحاصرت نشاطهم حيناً، فقد استخدمتهم في بعض الأحيان وما تزال تداريهم في معظم الأحوال .

دروس التأريخ من مصر :

إذا كانت الدولة الوطنية المصرية بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر قد أعلنت الحرب على الإخوان المسلمين و جماعات الإرهاب السلفية وما في حكمها في الخمسينيات والستينيات فقد تحالفت السلطة الحاكمة معهم بعد ذلك، ونافستهم في خلط الدين بالسياسة، وتبنت بعض أفكارهم، وأفسحت لهم المجال في العمل السياسي، ومكنّتهم من العبث بالدستور، أو شاركتهم في العبث به، فهم يغيرون ، على سبيل المثال، المادة الثانية لتكون (الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع)، بدلاً من أن تكون مصدراً من مصادره وفي اليمن لم يكتفوا بذلك بل أصروا على أن تكون الشريعة المصدر الوحيد للتشريع . وهو أمر مستحيل كذلك فإن السلطة الحاكمة تغير الدستور بحيث تعطي رئيس الدولة الحق في الترشح لمدة رئاسية أخرى فتجعلها مدداً بلا عدد (قلع العداد) بعد أن كان يتم تصفيره ؟! كما حدث في اليمن . من الواضح أن المسألة كانت سباقاً على السلطة بين طغاة عرب يحتلونها ويسعون للبقاء فيها، وبين طغاة آخرين في قاعة الانتظار يسعون لاحتلالها باسم الشريعة الإسلامية التي جعلوها سلماً للسلطة يعتلونه إليها، ليطبقوا أكثر الآراء الفقهية مجافاة للعصر ومنافاة للتطور ثم يرفعون السُلم فلا يتبعهم أحداً.(1)

والثابت، تاريخياً، هو أن:

جماعة الإخوان المسلمين ورديفهم الأكثر بدائية وهمجية ، الجماعات السلفية والوهابية ، التي أعلنت وما تزال الحرب على الدولة والمجتمع والتقدم واغتالت خصومها من الساسة والمثقفين بأيدي وأسلحة أعضائها و حلفائها(2) - هذه الجماعات تمكنت احداها وهي ((جماعة الإخوان المسلمون)) من سرقة الثورة المصرية واحتلال البرلمان، والوصول إلى سدة الرئاسة. وتلفيق الدستور وتزويده بما يمكنهم من تحقيق حلمهم الكابوسي، الذي أفصح عنه بعضهم للفريق أول (عبد الفتاح السيسي) حين قال له: لقد وصلنا إلى السلطة، وسوف نبقى فيها خمسمائة عام!!

أوهام السلطان (أردوغان) والمرشد (بديع)

قد يظن البعض أن ما قاله القائد والإخوان للفريق السيسي نكتة أو مبالغة لفظية. فمن هو هذا الحاكم الأسطوري الذي يحلم في عصرنا بالبقاء هو وحلفاؤه في سلطة الحكم خمسمائة عام؟ غير أنها ليست نكتة ولا مبالغة، وإنما هي عقيدة ثابتة تظن بها هذه الجماعة الفاشية أنها ستصحح بها التاريخ وتعيد بها (الخلافة) الاستبدادية المتخلفة كما كانت قبل خمسمائة عام؟ نعم خمسمائة عام! لأن العالم ،في نظر هؤلاء المتوهمين ،لم يتغير عما كان عليه في العصور البدائية و الوسطى، والمرشد (بديع) الذي يبدو أنه لم يقرأ كتاباً واحداً في التاريخ يمكن أن يحل محل السلطان (قاتباي) ويستطيع السلطان التركي الجديد (أردوغان) أن يلعب دور (سليم الأول). أما الشعوب فليس لها ،عند هؤلاء النخاسين، إلا الدور الذي لعبه المظلومون أجدادنا في ظل الطغاة وهو دور الرعايا المستعبدين.(3)

التاريخ عند هذه الجماعات الفاشية المتخلفة ليس حركة للأمام وإنما هو عودة للوراء، والأعوام الخمسمائة التي اعتبروها حداً مناسباً لبقائهم في السلطة لن تحسب، طبعاً، بالجمع، ولن تحملنا إلى القرن الخامس والعشرين، وإنما ستحسب بالطرح، وتعود بنا إلى القرن الثالث الهجري ، وربما ، في أحسن الأحوال ، إلى العام الذي احتل فيه العثمانيون الأتراك العالم العربي واليمن في مقدمته، فحطموا استقلاله وأذلوا شعوبه . وبددوا ثرواته، وحوّلوه إلى مجرد ولايات في إمبراطوريتهم الهمجية الطغيانية ، التي يحلم رئيس الوزراء التركي (أردوغان) بإحيائها في هذه الأيام، وهذا هو (المشروع الإسلامي) الذي تتحدث عنه هذه الجماعات الفاشية الإرهابية وتعدنا أو تتوعدنا به في مصر واليمن وكافة أنحاء العالم العربي ، وقد بدت بشائره في اليمن ، منذ فترة في عهد الرئيس السابق (علي صالح) ، برفع علم المحتل التركي على نُصب تذكاري في قلب العاصمة (صنعاء) للجندي التركي الذي احتل اليمن واستعبد أهلها وبدد ثرواتها وعاث فيها هو والباشوات ظلماً وفساداً حتى تم طرده من البلاد .

العودة إلى العصور المظلمة

مشروع (الإخوان) و(السلفيين) وجماعات الإسلام السياسي بمختلف أسمائها ومواقعها وبؤرها الإرهابية الجغرافية والفكرية وأذرعتها الإرهابية المسلحة هو ،طبقاً لإجماع المثقفين التقدميين العرب ، العودة إلى تلك العصور المظلمة و:

إقامة سلطة رجال الدين الإستبدادية المتخلفة والحفاظ على مراكز القوى الطائفية المذهبية المتخلفة بدلاً من الدولة الوطنية المدنية الحديثة، كما أن مشروع هذه الجماعات الإرهابية هو الرعية المستعبَدة على أنقاض الأمة الحرة، وهو الحكم المستبد المطلق على أنقاض الديمقراطية، وهو مجتمع التمييز والفصل والمنع والمراقبة والأمر والنهي والجلد والقطع والرجم والسمع والطاعة على أنقاض مجتمع الكرامة والحرية والمواطنة والتسوية الكاملة بين الرجال والنساء، وبين المسلمين وغير المسلمين . كذلك فإن مشروع الإخوان والسلفيين وجماعات الإسلام السياسي في الثقافة هو الحفظ والنقل والتسميع والتلقين والتقليد والتغييب على أنقاض ثقافة العقل والعلم والبحث والكشف والشك والنقد والخلق والإبداع.

هذا هو مشروع (الإخوان) والسلفيين ومن تبع خطاهم ولف لفهم من قوى التخلف والإرهاب في مصر واليمن وغيرهما من البلدان العربية، ولذلك فإن السؤال المطروح بإلحاح: ماهو المدى الذي نتوقع فيه أن نتغلب عليهم ونأمن شرورهم ونستأنف السير في طريق التقدم والحرية؟ إن هذا هو التحدي الأكبر الذي نواجهه، ليس فقط منذ ظهرت فيه هذه الجماعة الفاشية الإرهابية قبل ثمانين عاماً وتبعها في الظهور السلفيون وغيرهم من الإرهابيين ، بل منذ فتحنا عيوننا على العصر الحديث، الذي ظللنا وما زلنا مترددين في دخوله نقدم رجلاً ونؤخر أخرى، نندفع في طريق النور والحرية، ثم نرتد إلى عصور العبودية والظلام، ننعم سنوات بحكم الدستور والقانون، ثم نشقى عقوداً بحكم الفرد والطغيان ومراكز القوى الهمجية ، لم نخرج من الزمن البدائي و العصور الوسطى، ولم ندخل في العصر الحديث إلا متلصصين متطفلين، نلقي النظر أو نسترق السمع على إنجازات صناع الحضارة ، ثم نَفرُ هاربين مذعورين إلى جحور عصورنا المظلمة، أو إلى تلك المرحلة الضبابيّة، أو الرمادية الفاصلة بين ليل الماضي وفجر المستقبل، مرحلة الأعراف القبلية والآراء الفقهية المتخلفة التي ظللنا واقفين فيها طوال القرنين الماضيين، وغادرتها مصر في ثورة الثلاثين من يونيو بينما لم تستطع اليمن حتى الآن ، مغادرتها رغم القرابين البشرية التي قدمتها ولاتزال منذ سبتمبر عام 1962 مروراً بانتفاضة 2011م - 2012م وحتى الآن .

الخلاصة:

الإجماع لدى المفكرين والمثقفين العرب من أنصار الحرية والتقدم هو أن :

(جماعة الإخوان المسلمين) و (السلفيين) و (الوهابين) والقوى المرتبطة بهم برباط المصلحة و حبل الإرهاب السري المسلح ، ليست مجرد تهديد أمني، أو عنف مادي في الأرض اليمنية وغيرها ، وإنما هي، قبل كل شيء، خطر عقلي، وجنون رجعي ، يشدنا إلى الوراء، ويغلق في وجوهنا والأجيال القادمة أبواب المستقبل، ويحكم علينا بالبقاء الأبدي في الظلمة والجهل والتخلف واليأس والعبودية، ونحن لن نتغلب على هذه الجماعات الفاشية الإرهابية وذراعها العسكري ((القاعدة)) بقوات الجيش وبأجهزة الأمن وحدها، صحيح أن هذه تستطيع أن تحاصر هذه الجماعات، وتقضي على وجودها المادي أو تحجمه كما حدث في (مصر) وبعض أجزاء من اليمن.

المنقبات والوظائف العامة

عبدالاله الارياني

قبل أن نتناول موضوع المنقبات لابد من التنويه أني مع حرية المرأة ومع حصولها على كل حقوقها و يجب أن تتاح لها الفرصة في التعليم والتوظيف وشغل كل الوظائف العامة على كل المستويات مساواة بالرجل والمشاركة السياسية وفي الترشيح لكل المناصب السياسية دون استثناء وان تتمتع في الحريات الشخصية مساواة بالرجل وفقا لما يحدده الشرع ، وتناولي لموضوع المنقبات هو في اتجاه الدفاع عن مكانة المرأة ودعما لشخصيتها واحترامها الذاتي .لأن النقاب يسيء إلى المرأة ويحط من قيمتها ويظهرها بشكل شبح مجهول الهوية .

ظاهرة المنقبات انتشرت في كثير من البلاد العربية وخاصة في بلادنا اليمن وأصبحت ظاهرة منتشرة ومألوفة في اوساط المجتمع ، وما يثير الدهشة والتساؤل هو أننا أصبحنا نرى تلك النساء المنقبات يظهرن على شاشات التلفزيون ومختلف وسائل الإعلام المرئية ، ويتحدثن ويناقشن العديد من القضايا ، السياسية أو الاجتماعية او الحقوقية ، أو الاقتصادية ، وغيرها من القضايا ، بينما في حقيقة الأمر أنهن يظن نساء وشخصيات مجهولة امام المشاهد كونها منقبة ووجهها الذي يشكل هويتها مجهول ومخفي وراء ذلك القناع الذي تضعه حول وجهها ، بل وأكثر من هذا أصبح يسند إلى تلك النساء المنقبات أعمال ووظائف ومسئوليات عامة تتعلق بمصالح الناس وقضاياهم ، فهل يصح أن يتم اعطاء تلك الشخصيات المجهولة الهوية تلك المهام وتسند اليها تلك الاعمال بينما هن في الواقع مجهولات الهوية وممكن لأي أحد آخر انتحال تلك الشخصيات تحت ذلك القناع .

أليس من المفترض ممن يشغل اعمالاً أو وظائف عامة تتعلق بامور افراد المجتمع أن يكون معروفاً لديهم اسماً وصورة ، لقد اتفق كل الأئمة ورؤساء المذاهب الاسلامية بأن الحجاب الشرعي للمرأة لا يتضمن الوجه والكفين وبالتالي ليس النقاب من الملزمات دينيا حتى يفرض ذلك على الناس ، الحجاب يجب ان لا يشمل الوجه والكفين وهذا ما اقره الشرع ومن ارادت ان تغطي وجهها فلها الحرية في ذلك لكن يجب ان تعتزل العمل العام والوظيفة العامة ، حتى لا يتم استغلال تلك الوظيفة بطرق غير شرعية هذا من جهة ومن جهة اخرى أن من تشغل تلك الوظيفة تتعامل مع اطراف عديدة من البشر وهي تعكس صورة عن جميع افراد المجتمع ويجب ان يكون شكلها متناسباً مع قناعات معظم افراد المجتمع كما يجب ان يعرف الناس مع من يتعاملون فهي في عملها لا تقوم بدور تمثيلي وتنكري بل هي تمارس عملاً يقتضي ان تكون معروفة وهويتها واضحة ، ولا يتم التعامل مع شبح واستغرب ممن تدعي الثقافة والمعرفة وتحشر نفسها في الشأن العام وهي غير قادرة على اظهار شخصيتها وهويتها ولازالت تقبل بوضع القناع على وجهها ذلك الذي يحط من قيمتها بل ويحط من قيمة المرأة بشكل عام ويفقدها شخصيتها وهويتها ، ذلك القناع يعبر عن عصر الظلم والظلام ، ويظهر مدى خلو من ترتديه من عقل ويعكس ضعف شخصيتها وعدم قدرتها على تجاوز الواقع البائس المتخلف الذي فرضته عقول متحجرة لا تعرف عن حقيقة الدين ولا تحترم انسانية المرأة وحقها في الخروج والمشاركة واظهار هويتها وشخصيتها امام العالم اجمع ، فهي ليست في وضع مشين حتى يتم تغطيتها ، ومن يتحدثون عن اثارة الوجه هم بعيدون عن التفكير العقلاني السوي وتجدهم في وضع عقلي غير صحيح ويحتاجون الى مساعدة طبية لفهم نفسياتهم ومعالجتها وفقا لما تقتضيه حالتهم المرضية ، ولا اعتقد أن امرأة متعلمة ومثقفة تقبل ان تحط نفسها تحت تحكم من يعانون من تلك الامراض النفسية ، وبالتأكيد لن تقبل على نفسها بأن تكون بتلك المكانة بل اذا كانت تحترم نفسها وتحترم عقلها فعليها التخلص من ذلك القناع الذي يسيء اليها والى انسانيتها ، وعلى الأهل أن يحترموا مشاعرها وعقلها ويدعوها تعيش حياتها بشكل طبيعي دون فرض عصور الجهل والقهر على ابنتهم وحرمانها من الحياة الكريمة اللائقة بها كأنسانة . وعلى الدولة ان تتدخل في هذه الامور وتسن قوانين تحترم حقوق المرأة في كل مناحي الحياة بما فيها حرية ارتداء النقاب وليس فرضه سواء من الاهل او من غيرهم ، كذلك ان يتم منع من ترتدي النقاب من شغل الوظيفة العامة لما لذلك من أضرار على المجتمع وافراد المجتمع . كما أن النقاب يعكس صورة غير جيدة عن البلد وعن المجتمع ككل ، والله من وراء القصد.

الحوار القادم

بدر عبده شيباني

حتى اليوم لازال الكثيرون لم يستطيعوا أن يفرقوا ما بين (الوحدة) كمشروع وطني وبين (النهج السياسي للنظام الحاكم) الذي كان السبب الرئيسي الذي أسقط مشروع الوحدة . ولم ينفذ هدفاً من أهدافها الوطنية ، التي لم يكن من بينها تدمير كل شيء إنساني في نفوس الشعب وتمزيقه تمزيقاً كما لم يكن بينها سحق كل ما كان يمكن أن يشكل آملاً بميلاد عهد جديد أفضل للناس، يعيشون فيه بعزة وكرامة، ويعبرون عن آرائهم ومطالبهم بحرية ، بلا مظالم ولا استبداد من القرون الوسطى ، في نهب الأرض والأموال والثروات التي طالت الجبال والصحارى والسواحل وتسويرها بالأسلاك و الحراس وتدمير الجيش والأمن والمؤسسات الاقتصادية وبيعها في سلوك لا يوصف إلا بالمجانة والاستحمار ،ولم يبقوا شيئاً للبشر لا في الأرض ولا في القمر !! وكان المستفيدون والمشاركون صامتين !! حتى سقطت الدولة ، ولم يتبق منها غير القوة العسكرية بيد متنفذيها لخلق المزيد من المظالم بحق مواطنيها ، ولم يجدوا من انتخبوهم أو يحميهم وكان لا لابد من إسقاط النظام بقيام ثورة شعبية قادها الشباب شمالاً وجنوباً لإسقاط النظام وتغيير النهج السياسي للدولة . ووضع رؤية جديدة للوحدة ودولة الوحدة التي لم تقم أصلاً بقدر ما كانت تقاسماً ديمقراطياً للسلطة والثروة بين حاكمين ، وتم عزل الناس عن الشراكة فيها ، وعدم تشكيل تحالف وطني ديمقراطي من القوى الوطنية . لوضع برنامجها وحمايتها لذلك تحتم الانتقال إلى طاولات الحوار الوطني الشامل، وكان لكل واحد منا رأيه وموقفه من الحوار ومخرجاته ، ومهما كانت خلافاتنا تلك ، فتلك قضايا كانت بالأمس ، واليوم لسنا مع خلاف مع كل ما يمكن أن يخرج به المؤتمر لصالحنا من رؤية (طالما إننا لا نملك رؤية عن الوحدة أو الدولة) لتأسيس عهد جديد وبناء دولة مدنية ديمقراطية،وليس من الحكمة أن نرفضها كلها أو نقبل بها كلها عمياني ، وعلينا أن نتعرف عليها ثم نوافق على كل ما يمكنه أن يلبي مطالبنا باستعادة حريتنا وكامل حقوقنا واستحقاقاتنا الوطنية المشروعة ، ولن يتحقق ذلك من دون أن نشكل ذلك الاصطفاف الوطني مع قوى الحداثة في دعم كل القضايا التي ستحقق تغييراً جذرياً في حياتنا المعيشية للخروج من حياة البؤس والشقاء والفقر والبطالة والمظالم التي يكتوي بها شعبنا منذ خمسين عاماً وألا نصطف مع مواقف الرفض لكل الذين تشاركوا في حكمنا وتقاسموا ثرواتنا وتدمير حياتنا وفشلوا في بناء دولتنا المدنية الديمقراطية الحديثة .

إن جوهر مهمتنا القادمة يكمن في تشكيل هذا الاصطفاف الوطني الشامل (ومن دونه) تكون قوى مؤتمر الحوار التي تمثل أمل شعبنا في تحقيق أمله وتطلعاته، قد ارتكبت مرة أخرى نفس الخطأ القاتل الذي أدى إلى سقوط مشروع الوحدة، بعدم تكوين الضامن الوحيد لنجاح مخرجات الحوار وتحقيق أهدافها ومنع الالتفاف عليها أو التراجع عنها بإشراك الناس معها ليكونوا جزءاً منها ويشعروا بأن هذا مشروعهم وعليهم حمايتها ليستعيدوا كامل حقوقهم واستحقاقاتهم كشركاء في بناء دولتهم وإدارة شؤونهم لا دولة تحكمهم وتعزلهم بعيداً عنها حتى نؤسس فارقاً وطنياً بيننا وبين الأنظمة التي حكمتنا بأننا نمضي نحو التغيير في بناء دولة جديدة تحقق الوحدة في دولة اتحادية والاستقلال في الفيدرالية بين الأقاليم بموجب رؤية واضحة وشاملة.

ومهما كانت خلافاتنا من مؤتمر الحوار لن نستطيع أن نحقق التحولات الديمقراطية التي نريدها ونتطلع لتغيير حياتنا المعيشية من البؤس الذي نحن فيه منذ خمسين عاماً ، وننتقل إلى مصاف حياة البني آدميين ، بأن تتوفر لنا الاحتياجات الإنسانية الأساسية وأسس العيش الكريم، التي تعتمد على مستوى تفكيرنا وقدراتنا على الاصطفاف الوطني لدعم كل ما يمكن أن يحقق ذلك وأن ندرك بأننا لسنا لوحدنا و هناك أرث ثقيل أمامنا.

هل بدأ العد التنازلي لعمارات شارع مدرم ؟

محمد كليب أحمد

منذ فترة قصيرة مضتْ ، عمّ الذعر الشديد سكان إحدى عمارات الشارع الرئيس بالمعلا والمسمى شارع الشهيد مدرم .. السلالم الخرسانية أخذتْ في التهالك وانهارتْ بشكل مفاجئ ما أدى إلى حالة من الهلع لوقوع هذه الكارثة التي لم تكُ لتخطر على بالِ أحد منَ سكان العمارة فحسب ، بل لكل سكان ذلك الشارع العَتيق الذي تراصتْ أبنيته على خَطين متوازيين منذ اعمارهِ في خمسينات القرن الماضي ..

جميعنا يعرفُ تماماً تاريخ هذا الشارع وعماراته التي أقامها مالكوها في فترة ازدهار نشاط مدينة عدن والمعلا تحديداً تزامناً مع النشاط التجاري والبحري لميناء المعلا الذي كان له تاريخه العالمي المشهود .

وحين تم تأميم تلك العمارات – كبقية ماطاله قانون التأميم – أصبحت بالتالي عقارات مملوكة للدولة تم توزيعها للمواطنين كمنتفعين ليعود ريعها لوزارة الإسكان التي أحالت ملكيتها للساكنين بعد أن تفاقمت الأعباء المالية على الوزارة ولم تعد قادرة على رعايتها وبشكل دوري للحفاظ عليها كمساكن (آمنة) ولفترة مستقبلية .

ومنذ حصول كل المنتفعين بتلك الشقق والعمارات على صكوك الملكيات من وزارة الإسكان والتي تزامنت مع زخم الوحدة الفجائي ، وما رافق ذلك من ضوضاء الركض المجنون نحو البحث عن المزيد من العقارات ، والنشاط المحموم في سباقات الإيجارات والشقق الفارغة والمفروشة ، وتناسي النشاط السكاني للقاطنين في هذا الشارع الحيوي ، الذي ساهم بشكل كبير في تراكم القمامات والمخلفات البشرية ومستنقعات المياه والمجاري في قيعان تلك البنايات التي تستند أغلبها على أعمدة خرسانية معلقة بدأ الدهر والإهمال في نخر أساساتها ، ساعدهم بذلك الإهمال وعبث الأطفال والكبار والتخريب المستمر بشكل هادئ وبدم بارد أمام مرأى ومسمع كل القاطنين فيها .

كما أننا لو التفتنا قليلاً لرأى المهندسون وذوو الشأن المختصون الأوزان المتزايدة على تلك الدعامات وأساسات العمارات ، مع الأخذ بعين الاعتبار العمر الافتراضي لتلك الأبنية الخرسانية والمعمورة أصلاً على أرضية ساحلية تم كبسها لإقامة ميناء المعلا البحري ، ومدى تأثير التربة والملوحة والظروف المناخية القاسية على الخرسانات والتسليح الذي أخذ الصدأ في العبث به من خلال التشققات التي لم يلتفتَ إليها أحد ، ولأهمية الأخذ بالحيطة أو الاهتمام بصيانتها بشكل جدي بعد أن رفعت وزارة الإسكان يديها عن تلك الترميمات وأكتفى مكتب المحافظة بتجديد طلاء واجهاتها الأمامية في المناسبات والأعياد الوطنية وبعد عدة عقود من الزمن !!

هنا تعترضنا بعض أسئلة شقية تلفتُ انتباهنا إلى تخيل الحال بعد بضع سنوات من هذا الحادث الذي يشكل إنذاراً حقيقياً للضحايا الجدد الذين ستندرج أسماؤهم في قائمة ضحايا قاطني الشارع الرئيس : ألم يحن الوقت لإعادة حساباتكم في المصير المحتوم لهذه العمارات المتهالكة ؟ وماهو دور المكتب التنفيذي للمحافظة ومكتب وزارة الإسكان والتخطيط الحضري م/عدن ؟ وإذا – لاقدّر الله – تكررت المأساة السابقة ، هل من ملجأ يرتمي فيه أولئك المنكوبون غير المدارس والمستشفيات وإلى متى ؟.